

الباب الرابع

أركان الشرعية الإسلامية

إقامة شريعة الله

إقامة الدولة المسلمة

obeikandi.com

تقدمة

١٤٥- قدمنا أن مضمون الشريعة الإسلامية أن تكون شريعة الله حاكمة - بأن يرد الشرع إلى الله ابتداءً ، فتكون شريعته هي العليا ، وأن تكون شريعة الله حاكمة بغير تجزئة ولا تفرقة .

وقدما أن مصادر الشريعة الإسلامية مردها إلى الوحي مصدرها الأصيل ، يرتفع فوق القانون وفوق الدستور وفوق كل اجتهاد بشرى يستمد منه ولا يعلو عليه .
ومعنى ذلك : إن إقامة شريعة الله التي نزل بها الوحي هي ركن الشريعة وأساسها ، وهذا حق لا مرأى فيه ، بيد أن في شريعة الله نصوصاً تختلف مراتبها من حيث الدلالة ، ولها كذلك مقاصدها التي تتدرج من حيث الأهمية .

ولها كذلك مبادئها العامة التي تشكلت من مجموع نصوص دالة عليها ..
كذلك فإن شريعة الله قائمة في ساعة السعة ، فما موقفها في ساعة العسرة والاضطرار ؟
هذا كله موضوع الفصل الأول من هذا الباب ، نتناول فيه ما قد تثيره إقامة شريعة الله من أمور ، أما الفصل الثاني فيتضمن دعامتين أساسيتين للشريعة الإسلامية السياسية هما الركنان الآخران لها .

إن إقامة شريعة الله حق لا مرأى فيه ، لكن لا بد للحق من يحمله ، لا بد من أمة ، وهي الركن الثاني للشريعة السياسية . ثم لا بد للحق من يحميه ، لا بد من سلطة ، هي الركن - الثالث للشريعة السياسية . وتلك الأمة وهذه السلطة هما الركنان الأساسيان لدولة الإسلام ، التي قامت والتي لا بد أن تقوم !

وبعبارة أخرى : إن الشريعة الإسلامية تقوم على ركنين أساسيين : دين هو الشريعة التي تقام ، ودولة فيها الأمة والسلطة التي تقوم على أمر هذه الشريعة وتقوم بها .
ولئن كانت عبارة الدين أو الشريعة شاملة للدولة أو للأمة والسلطة ، فإن التخصيص بعد التعميم لون من البيان ، يلزم في زمن بلغ التعميم فيه حد التعمية !

ولا مشاحة في ذلك وقد علمنا إياه القرآن ، حين خصص بعد الإيمان العمل الصالح ، وهو جزء من الإيمان ، ثم حين خصص بعد العمل الصالح التواصي بالحق ، وهو جزء من العمل الصالح ، ثم حين خصص بعد التواصي بالحق التواصي بالصبر وهو جزء من التواصي بالحق ؛ لثلا يكون لأحد شبهة ، ولثلا يكون الناس على الله حجة !

﴿ وَالْعَصْرَ ۚ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُفْرٌ ۖ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۖ ﴾ (العصر)

ونتناول بمشيئة الله الفصلين على التوالى :

الفصل الأول : إقامة شريعة الله .

الفصل الثانى : إقامة الدولة المسلمة .

الفصل الأول

إقامة شريعة الله

١٤٦ - لا شرعية بغير شريعة ؛ لأنها أول أركان الشريعة وأهمها ، وذلك يقتضينا الحديث عن مضمون هذه الشريعة ، ثم عن ظروف تطبيقها بين السعة والعسرة ، ونتناول ذلك في مبحثين بمشيئة الله :

المبحث الأول

مضمون هذه الشريعة

١٤٧ - ليست مجرد نصوص :

إن مع النصوص مقاصد .

ومع هذه وتلك مبادئ وأصول .

لكنها تأبى أن يكون معها شريك اسمه الحقيقة ، أو اسمه العقل .

إنها نفسها هى الحقيقة ، والعقل مدرك لها ، مخاطب بأحكامها مستنبط ومجتهد داخلها لا خارجها .

١٤٨ - نصوص ومقاصد وأصول :

* نصوص الشريعة ما ورد فى كتاب الله وسنة رسوله ، من نصوص قطعية الدلالة ، فهى واجبة الإعمال بالاتفاق ؛ لأنها ارتقت إلى مرتبة اليقين .

كذلك ما ورد من نصوص ظنية الدلالة فهى واجبة الإعمال بغلبة الظن والترجيح .

والقطعى الورود واجب الإعمال باتفاق ؛ لأنه مرتبة اليقين ، والظنى الورود واجب

الإعمال بغلبة الظن والترجيح - على التفصيل كما قدمنا بين نصوص العقيدة وغيرها من النصوص .

* بيد أن الشريعة ليست قاصرة على ما ورد من نصوص ..

إن لها مقاصد ^(١) متفق عليها ، هي روح هذه الشريعة واجبة الإعمال !
وهي تتدرج في المستوى الأول : الضرورات ، وهي لازمة لقيام مصالح الدين والدنيا
وهي أصل لما بعدها من مصالح ، إذا انهدمت معها سائر المصالح والمقاصد .
وحفظها يأتي في الدرجة الأولى وجودا وعدما ، أى إيجابا وسلبا .
وفي المستوى الثاني : تأتى الحاجيات ، وهي لازمة لرفع الضيق ورفع الحرج في
المعاملات وفي العبادات على سواء .

وفي المستوى الثالث : تأتى التحسينات مكملة ومتممة ، مضافة « الحسن »
و « الإحسان » فإن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه !
وهذه المستويات الثلاثة تدور حول خمسة مقاصد : الدين ، والنفس ، والعقل ،
والنسل ، والمال ، وبينها ترجيح تبعاً لنوع المستوى : ضرورى ، حاجى ، تحسينى ، وهو
أمر يجريه الراسخون في العلم والمجتهدون .

* ومع المقاصد والنصوص ، مبادئ وأصول مستمدة من استقراء النصوص
والجزئيات ، فترفع إلى كليات تأخذ وضع القطعية وتتقدم على الجزئيات ، مثل قاعدة
رفع الحرج ، والضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ، والضرر العام يدفع بالضرر الخاص ،
والضرورات تبيح المحظورات ومثل مبدأ الاستدلال والتفسير والترجيح .

* ومع هذا الفهم الواعى لمضمون « الشريعة » يجرى التطبيق لها في مجتمع الإسلام وفي
دولة الإسلام ، فيتحقق مع سمو الشريعة سمو المناخ والبيئة ، فيكون حسن التطبيق على
نحو لا يتوافر لمجتمعات تستمد تشريعها من بيئة ، وخلقها من بيئة أخرى ، وزياها
وسلوكلها من بيئة ثالثة ، وعقيدتها « وأيدولوجيتها » من بيئة رابعة ، فيكون « ترقيعا »
منفرا يؤدى في التطبيق إلى الاضطراب والتمزق ، والضعف ، والضيق .

(١) في مقاصد الشريعة تفصيل طيب في الموافقات للشاطبي ، والاعتصام للشاطبي ، والفروق
للقرافي ، ورسالة الدكتور سعيد البوطي ، ورسالة الدكتور حسين حامد ، وقد أشرنا إلى هذه المراجع
وغيرها عند حديثنا عن المصلحة في مصادر الشريعة .

١٤٩ - بين الشريعة والحقيقة :

وما كان بنا حاجة إلى هذا البحث لولا أن قالت به طائفة من الشيعة ، ولولا أن يبرز به بين الحين والحين بعض زاعمى التصوف .

والشريعة هى الحق والحقيقة : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (الإسراء : ١٠٥) وتمت كلمة ربك صدقا ، وعدلا ، وليس وراء شرع الله الحق حقيقة أخرى .. !

ليس وراء الحق إلا باطل : ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ (يونس : ٣٢) .

والذين يقولون بالشريعة والحقيقة ، يقولون بازدواج ساقط الشريعة من ناحية ؛ لأن شريعة الله تغدو محكومة لا حاكمة ، ثم هو ازدواج يؤدى إلى اضطراب المعايير وسيطرة الوهم والخيال من ناحية أخرى .

وما يحدث للبعض من كرامات أو هواتف لا ينبغي أن يكون مصدراً لأحكام شرعية ، فلتن صبح فى بعض الأحيان فإنه كثيراً ما يخطئ ، كثيراً ما يلتبس « الشيطان » بكثير من هذه « الأحوال » وأوضحها ما حدث لعبد القادر الجيلانى حين عطش عطشاً شديداً ، فإذا سحابة قد أقبلت وأمطرت ، وإذا بمناد فيها : يا فلان ، أنا ربك وقد أحللت لك المحرمات ، فرد عبد القادر الجيلانى : اذهب يا لعين . فاضمحللت السحابة ! ^(١)

وذلك فضلا عما يؤدى إليه ذلك اللبس فى المعايير إلى لبس فى فهم معانى النصوص رغم وضوحها فيجرى تأويلها تأويلاً فاسداً لا تحتمله أساليب اللغة ولا قواعد التأويل والتفسير ، وعلى سبيل المثال : فبرغم وضوح قول الله - سبحانه وتعالى : ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (آل عمران : ٢٧) . برغم وضوح هذه الآيات التى تتحدث عن آيات كونية واضحة هى الليل والنهار والحى والميت ، أمر نشهده كل يوم ونلمس فيه العظة والقدرة ! ومع ذلك نقرأ لأحدهم يفسر الليل أو يؤوله بظلمة النفس ، والنهار بنور القلب ، والحى بحى القلب والميت بميت النفس ، دون ما قرينة تصرف هذه الألفاظ عن معناها الأصل إلى ذلك المعنى البعيد ! ^(٢) .

(١) الإمام الشاطبى ج ٢ ص : ٢٧٥ ، ٢٧٦ وانظر فيه أمثلة أخرى .

(٢) فيما ينسب إلى محبى الدين بن العربى : ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ (آل عمران : ٢٧) أى تدخل ظلمة النفس فى نور القلب فيظلم ، وتدخل نور القلب فى ظلمة النفس فتستنير بخلطهما =

ولقد كان من نتائج ذلك اللبس كذلك قول البعض بسقوط التكليف عمن شهد الحقيقة أو بلغ اليقين ! بمعنى أن من بلغ هذه المرتبة ، ولا ندرى من الذى يقرر بلوغه هذه المرتبة ولا بأى معيار يكون - فإنه تسقط عنه التكليف الشرعية من صلاة وصيام وحج وسائر أوامر الله ونواهيه ، حتى لقد تجرأ بعضهم على حدود الله بحجة سقوط التكليف عنه !

وهذا أمر جد خطير ، يؤدي فى النهاية إلى حالة من الفوضى لا يلتزم فيها الراد بنص ، ولا بقانون ، ويتتهك فيها الحدود والحرمات بحجة سقوط التكليف عنه بعد أن شهد الحقيقة ، أو بلغ اليقين ، وهكذا تسقط عن الحقيقة المزعومة الشرعية الحققة !

١٥٠ - بين العقل والشرعية :

العقل فى الفقه الإسلامى مناط التكليف .. ولقد حفل به الإسلام وكرمه ، لكنه لم يجعله قرين الشريعة ولا شريكاً لها - كما ذهب إلى ذلك البعض .

فإنه ولئن التقت الفرق المختلفة على النزول على أحكام النصوص الشرعية عند وجودها ، فلقد اختلف الشيعة والمعتزلة مع جمهور فقهاء المسلمين عند غياب النص . فالجمهور على أنه عند غياب النص تحمل الواقعة على النص بطرق الاستدلال المختلفة ، بحيث ينتهى الأمر إلى الوصول إلى الحكم الشرعى من خلال النصوص ، قياساً على لفظها ، أو على معناها ، أو التزاماً بالمقاصد العامة للشريعة أو بأصولها ومبادئها العامة . أما الشيعة الإمامية فإنهم إذ يلتقون مع المعتزلة فى عقيدتهم - فإنهم يجعلون العقل مصدراً للأحكام عند غياب النص^(١) .

وهذا بلا شك يتعارض مع الشريعة الإسلامية التى تجعل شريعة الله حاكمة ، وتجعلها هى العليا ، لا شىء معها ولا شىء فوقها !

= معاً بعد المناسبة بينهما ، وتخرج الحى أى : حى القلب ، من الميت : أى من ميت النفس ، وميت النفس من حى القلب « ص : ١٧٦ تفسير القرآن العظيم ج ٢ الناشر : دار الإسلام - القاهرة » .

(١) راجع تفصيل ذلك فى أصول : الفقه للشيخ : محمد أبى زهرة - رحمه الله - ص ٦٦ ، وفى مظانها من كتب الفرق المختلفة لا نرى مزيداً من الخوض فى الأساس الفلسفى حول التحسين والتقييح العقلين حتى لا نخرج عن دائرة بحثنا .

ولا يغض ذلك من قيمة العقل فعمله واضح في فهم النصوص ، وفي الترجيح بين الأدلة ، وفي الاجتهاد عند غياب النص الواضح بحثاً على حكم الله في الواقعة .. ! لكنه يبقى منضبطاً بالشرع حتى لا يزل أو لا يزيغ .

obeikandi.com

المبحث الثانى

الشرعية بين السعة والعسرة

١٥١ - بين السعة والعسرة :

إقامة الشرعية واجب فى ساعة السعة وفى ساعة العسرة على سواء ، فالشرعية قائمة فى الظروف العادية وفى الظروف الاستثنائية وإن اختلفت الأحكام فى الحالىن .
فأحكام العزيمة لازمة فى حالة السعة ، وهى التى تمثل الشرعية فى هذه الحالة ، بحيث إذا عدل منها لغير ضرورة سقطت الشرعية عن التصرف .
أحكام الرخص لازمة فى حالة الضرورة أو العسرة ، وهى التى تمثل الشرعية فى هذه الحالة بحيث إذا عدل عنها إلى أحكام العزيمة كان كذلك مسقطاً للشرعية عن التصرف ^(١) .

وهذا وذاك هما وجهها الشرعية فى السعة وفى الضرورة ، وإلى هذا أشار قول الله : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (الأنعام : ١١٩)

١٥٢ - الشرعية فى حالة السعة :

هى إقامة الأحكام الأصلية الشرعية .. على النحو السابق تفصيله .
وليس للفرد ولا للحاكم أن يترخص فى هذه الحالة ، وإلا سقط عن تصرفه الشرعية لكنه يملك بعد المشروعية « الملازمة » ، بحيث يختلف التطبيق من حالة إلى أخرى ولا تثريب عليه فى ذلك متى كان الأمر مراعاة لظروف حال ، يتنقى معه إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها :

(١) على خلاف بين الفقهاء الذى يرى بعضهم أن الالتزام بأحكام العزيمة أولى وإن جاز الترخص - راجع : أصول الفقه للشيخ : عبد الوهاب خلاف - رحمه الله - ص : ٧٧ وما بعدها ، وأصول الفقه للشيخ : زكريا البرديسى ص : ٥٨ وما بعدها ، والإسنوى - المرجع السابق ج ١ ص : ١٢٠ وما بعدها - الدكتور فؤاد النادى - مبدأ المشروعية ص : ١٧٨ وما بعدها .

١٥٣- الشرعية في حالة الضرورة :

يتناول الفقهاء بالبحث أحكام الضرورة عند الحديث عن الرخصة والعزيمة ، باعتبار أن قيام حالة الضرورة هو الذى يبرر العدول عن أحكام العزيمة إلى أحكام الرخصة ، ولقد كانت قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » تقنياً وتقعيداً لأحكام الضرورة ، أخذاً من نصوص كثيرة : ﴿ إِلَّا مَا أَضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (الأنعام : ١١٩) ، ﴿ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة : ١٧٣) .

ومع هذه القاعدة العامة « الضرورات تبيح المحظورات » - قيد هام في مجال الشرعية هو « الضرورة تقدر بقدرها » .

وأهمية هذا القيد أن يفرض على المتصرف في حالة الضرورة أن يلتزم بدائرتها ، فإن خرج عن الدائرة سقط عن تصرفه الشرعية . كذلك يفرض على المتصرف إذا انتهت حالة الضرورة أن يكف عن استعمال أحكامها ، وإلا سقط عن تصرفه الشرعية .

وفي ظل نظام إسلامي قائم على الشرعية الحققة ويمكن للقضاء الإسلامى أن يبطل كل عمل خارج دائرة الضرورة أو بعد انتهاء حالتها ، وهكذا تقوم نظرية الضرورة بأصلها وقيدها^(١) تطبيقاً لمبدأ الشرعية وليس خروجاً عليه .

وهكذا يتأكد إقامة شريعة الله فى اليسر والعسر ، والمنشط والمكره ، ويتأكد بذلك قيام شرعية حققة تعلو فيها الشريعة ، ولا يعلو عليها أحد !

وننتهى بذلك من الفصل الأول : إقامة شريعة الله كركن أول للشرعية .

وننتقل إلى الركن الثانى : إقامة الدولة المسلمة .

(١) تقوم مقدمة على نظرية الظروف الاستثنائية التى قيل : أنها من ابتداء مجلس الدولة الفرنسى ، ومتفوقة عليها فى الصياغة وفى تلبية الحاجة - راجع فى الظروف الاستثنائية الدكتور : أحمد كمال أبو المجد - الرقابة على أعمال الإدارة ص : ٧٩ وما بعدها ، والدكتور : فؤاد النادى - المرجع السابق .

الفصل الثانى

إقامة الدولة المسلمة

١٥٤ - دين ودولة :

لا شرعية بغير دين ... !

ولا دين بغير دولة ... !

فلا شرعية بغير دولة ، تقوم على هذا الدين وتقوم به !

وفى مكة قام دين !

وفى المدينة قامت دولة !

قامت على هذا الدين وقامت به ، وأنزل الله : ﴿ أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة : ٣)
تلك حقيقة تاريخية ... لا يهأرى فيها أحد !

وإذا صح فى التاريخ أن تقوم دولة بغير دين ، فإنه لا يصح فى الإسلام أن يقوم دين بغير دولة ؛ لأن دين الله لا يقبل التجزئة ، وإقامة الدولة جزء منه ، ولقد كانت هذه « بدئية » أحسها المسلمون حين اندفعوا مهاجرون ويهجرون أموالهم وديارهم ليقيموا أول دولة للإسلام بالمدينة ، وأحسها المسلمون حين اندفعوا يحافظون على هذه الدولة ضد هجمات الحاقدين والكافرين ، ثم أحسوها أخيراً حين أخروا دفن نبيهم وهو عزيز عليهم ليبحثوا أمر الخلافة حفاظاً على دولة الإسلام أن تغرب شمسها ... !
لكن هذه « البدئية » غابت عن المسلمين لما ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ، ولما راح أعداء الإسلام يبذرون بذور فصل الدين عن الدولة^(١) ، وإقامة العلمانية الآثمة مكان

(١) يشير الكاتب الأمريكى وليام فاى كار فى كتابه قطع الشطرنج (كليرواتر - الولايات المتحدة ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ م) وهو كتاب منع تداوله فى كثير من البلاد العربية يشير إلى أن بث فكرة =

شريعة الله ، ونجحوا في إسقاط علم الخلافة الإسلامية الذي أظل المسلمين أكثر من ألف سنة^(١).

وبعقلية المنهزمين ، والمتشككين رحنا نناقش تلك البدئية تحت سؤال : هل يوجب الإسلام إقامة دولة ؟ وكان الدولة التي قامت على عهد الرسول ﷺ ، وسقطت تحت لوائها ملايين الشهداء على مدى ألف سنة من الزمان ، كأن هذه الدولة كانت « بدعة » ولم تكن فريضة ، ولا سنة ، ولا إجماعا ، وكان شريعة الله المتضمنة نظاما سياسيا متميزا ونظاما اقتصاديا متميزا ونظاما اجتماعيا متميزا ، كأن هذه الشريعة الربانية يمكن أن تقيمها دولة « بلشفية » ، أو « اشتراكية » ، أو « ديموجاجية » ، كما قال قائلهم حين ضل وأضل عن سواء السبيل !^(٢)

= فصل الدين عن كل ارتباط مع أنظمة الحكم كان من تخطيط اليهود في محاولة منهم لإضعاف العالمين المسيحي والإسلامي ص : ٥٨ - ٦٠ من المرجع المذكور وبرغم أن اليهود يجهرون بإقامة دولتهم على أساس دينهم - الذي يعد في التقييم العلمي الصحيح - منسوخا بالإسلام ، فلا يزال المسلمون عاجزين عن الجهر بإقامة دولتهم الكبرى على الإسلام ، ويقول شيخ الإسلام مصطفى صبري بعد أن غادر بلاده إثر إلغاء الخلافة الإسلامية : « وكل من أشار بمبدأ الفصل فهو إما مستبطن للإلحاد وإما جاهل بمعنى فصل الدين عن الدولة ومغزاه » ص : ٢٩١ - ٢٩٤ من كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ، وراجع الدكتور محمد البهي في كتابه القيم : الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص : ٢٢٨ .

(١) نشير إلى مأساة تركيا الدولة حين أدارت ظهرها للإسلام ، وأعطت ولاءها للكفر والكافرين - فصارت ذبلا تعلق الفتات وكانت من قبل بالإسلام ترهب الكفر والكافرين .

(٢) نشير إلى : على عبد الرازق ولا نرى له مكانا غير هذا الهامش فيا يستحق ما قاله - من الناحية العلمية - غير هذه السطور من الهامش ، فإن ما قاله يفتقد كل « أصالة » علمية ، بل كل « قيمة » علمية ليس لأنه تهجم على الإسلام وحقائق الإسلام فحسب ، ولكن لأنه فوق ذلك افتقد « المنهج العلمي » ، إذ راح يستدل على آرائه بأبيات الشعر أو بمراجع أدبية ، وافتقد كذلك « الأمانة العلمية » إذ وضع مقررات غير صحيحة منها مثلا قوله في ص : ٥٠ من كتابه الإسلام وأصول الحكم : « هل كان محمد ﷺ ممن جمع بين الرسالة والملك ، أو كان رسولا غير ملك ؟ ثم يجيب على السؤال : لا نعرف لأحد من العلماء رأيا صريحا في ذلك البحث ولا نجد من تعرض للكلام فيه !! هكذا ، وكأنه لم يقرأ كتب السياسة الشرعية العديدة أو كأنه حين قرأ لم يفهم ، أو كأنه حين فهم ران على قلبه ما كسب !! ولئن كان على عبد الرازق قد ضل على « علم » ، فإن من المحدثين من « ضل » على غير علم فحاضوا فيدين الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ، واعتقدوا أنهم مجتهدون ولو فقها مسؤوليتها ما خاضوا فيها ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (الإسراء : ٣٦) .

لكنها الفتنة ، اضطرت البعض أن يطرح هذا السؤال الغريب عن الفقه الإسلامى بل
عن الفكر الإسلامى ، فما كان هذا ولا ذاك ليناقدش البدهيات !
١٥٥ - دولة الإسلام :

يختلف فقهاء القانون حول تعريف الدولة ^(١) ، وأبسط التعاريف ما يعرفها بأركانها :
شعب ، وأقليم ، وسلطة سياسية ^(٢) - وباختيارنا لهذا التعريف نجد أن أركان الدولة
الإسلامية قائمة منذ عهدها الأول ، فلقد قامت أمة الإسلام بخصائصها ركنا ركينا لدولة
الإسلام ، ثم كان لدولة الإسلام رقعتها الأرضية التى اتسعت حتى امتدت إلى قارات
العالم كله : آسيا ، وإفريقيا ، وأوروبا ، وكان لدولة الإسلام سلطتها السياسية تستمد
شرعيتها من إقامة شرع الله ، وتظل المسلمين تحت لواء واحد تفرق فى أيام الضعف إلى
أكثر من لواء ، حتى امتدت اليد الأئمة فطوت علم الخلافة الإسلامية ، وتقطع المسلمون
فى الأرض أمما ودولا ودويلات ، سهل للطامعين أكل الجزئيات بعد أن امتنع عليهم أن
يأكلوا الكل الكبير !

ولئن كانت أركان دولة الإسلام هى أركان كل دولة قانونية .
فإنها ترتفع على ذلك بالخصائص والسمات ، التى جعلت أمتها خير أمة أخرجت
للناس ، وجعلت دولتها أقوى دولة عرفها التاريخ ، إذ لم يكن ينافسها - بعد أن زالتا دولتا
الفرس والروم - دولة أخرى ، ولم تنزع راية لا إله إلا الله محمد رسول الله راية كفر أو
إلحاد !

ولئن كانت دراسة « الأمة » أدخلت فى علم الاجتماع ، ودراسة « الإقليم » أدخلت فى علم
القانون الدولى العام منه والخاص ، فإننا نعرض لهذين العنصرين عرضا سريعا قاصرا على

(١) يعرفها العميد ديجي بأنها مجتمع توفر له الاختلاف السياسى فيقيمها بذلك على ركنين شعب وسلطة
سياسية ، ويعتبر العميد هوريو مرحلة متقدمة من مراحل تطور الجماعة السياسية ، وزاد بيردو على
ذلك بأنها لا تتحقق إلا عندما يتوافر الفصل بين السلطة السياسية وشخصية الحكام .

(٢) أستاذنا الدكتور حامد سلطان - القانون الدولى العام فى وقت السلم ص : ٣٤٤ - وراجع الدكتور
فؤاد النادى فى رسالته رئيس الدولة فى الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ص ٣٥ وما
بعدها ، وأستاذنا الدكتور عبد الله العربى ، نظام الحكم فى الإسلام ص : ٢١ وما بعدها ، الدكتور
السيد صبرى ، سبادئ القانون الدستورى ص : ٤٢٣ .

بيان الخصائص والسمات دون خوض في سائر التفاصيل والأحكام ، ثم نعرض بعد ذلك لمبحث السلطة السياسية بما يلقي الضوء على شرعيتها دون خوض كذلك في سائر التفاصيل والأحكام ، والله المستعان .

١٥٦ - العلمانية الآثمة :

ولا نترك هذا التمهيد حتى نشير إلى موقف العلمانية الآثمة من دولة الإسلام .
لقد كان التخطيط للقضاء على دولة الإسلام تخطيطا يهوديا يحمل الحقد القديم على دولة الإسلام التي أجلت اليهود عن دار الإسلام بعد أن خانوا العهد ونقضوه ، والحقد الجديد على دولة الإسلام التي فرضت أن تعطيههم فلسطين ووطنا قوميا ، ولقد عجز قرنان من الحروب أن يهدما دولة الإسلام ، حتى حقق لهم ذلك الهدف ، من حمل اسم المسلمين وإثم الكافرين^(١) !

ولقد كانت مصر ولا تزال هي البديل عن تركيا لتعيد دولة الإسلام ، لكن مؤامرات الاستعمار الإنجليزي المحتل لأرضها حالت دون ذلك ، فلما جلا عنها الاستعمار الإنجليزي ، خلف وراءه من أمثال كمال أتاتورك من رفض إقامة شريعة الله وأبى ذلك في موثيقه ودساتيره^(٢) .

(١) يقول الدكتور محمد حسين : « وربما كانت اليهودية العالمية العامة في تفويض نظام الخلافة الإسلامية تمهيدا لاغتيال فلسطين واتخاذها وطنا قوميا لليهود العالم في مقدمة هذه الأسباب الخفية ، وكان الاستعمار الطامع في اقتسام العالم العربي والاستيلاء على بتروله وأسواقه شريكا للصهيونية العالمية في هذا التدبير » (من كتاب الاتجاهات الوطنية في أدبنا المعاصر ج ١ ص : ٢٥٦ ، وفي بحث حديث لمجلة إسلامية أشارت إلى أن الزعيم اليهودي قرصو رئيس المحفل الماسوني في مدينة سولانيك دخل على السلطان عبد الحميد « خليفة المسلمين » فقال له : إني قادم مندوبا عن الجمعية الماسونية لتكليف جلالتكم أن تقبلوا خمسة ملايين ليرة ذهبية هدية لخزنتكم الخاصة ! على أن تسمحوا لنا ببعض الامتيازات في فلسطين ! فصق الخليفة في وجهه وقال له : إن هذه الأرض لا تباع ؛ لأنها ليست ملكي ولا ملك آبائي - إنها ملك المسلمين أخذت بالدماء ولا تباع إلا بنفس الثمن . فقال له الزعيم اليهودي : ستري كم يكلفك هذا الرفض !

(٢) قدم الرئيس السابق جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٢ م ميثاق العمل الوطني معبرا عن قيم المجتمع ومثله في عهده الجديد ، وضمنه تسعة أبواب ، لكل باب منها جزء مقسوم ، لكنه لم يضمه نصا عن

ولم يكن ذلك الإباء - في عقيدتنا - ومن قبله إباء المؤتمرين في جنيف أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً لنا واشتراطهم لإلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧م استمداد تشريعنا من التشريع الغربى ، لم يكن هذا وذاك غير امتداد للعلمانية الآتمة التى خططت لها الصهيونية والصليبية هدماً للإسلام ودولة الإسلام ، وتحقيق الأثر الكريم : « تنقض عرى الإسلام عروة عروة ، أولها الحكم وآخرها الصلاة » !

١٥٧ - وبعد :

فإن مصدر الحياة بين أيدينا : ﴿ أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشَى بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ (الأنعام : ١٢٢) .

ومن بعده الأمة .

ومن بعده الإقليم والسلطة .

هذه أركان الشريعة ، وذلك تدرجها .

ولتكن الأمة والإقليم في مبحث ، والسلطة في مبحث ثان .

والله المستعان

= الإسلام أو الشريعة الإسلامية - ولما انتدب المؤتمر مائة من أعضائه وضعوا على استحياء ، أو وجل - بعض النصوص على أن الإسلام دين الدولة والشريعة مصدر للتقنين ، واعتبر المؤتمر تقريرها جزءاً من الميثاق ، لكن القائمين على الأمر وزعوا الميثاق من غير ذلك الجزء المكمل له ، واستطعنا الحصول عليه من مضبطة مجلس الشعب !

ولا نترك هذا المجال حتى نسجل بالتقدير وثبة الأمة غداة حركة التصحيح وإصرارها على أن يكون الكتاب والسنة هما مصدرى التشريع ، وقد اتخذ مجلس الشعب قراراً بأن تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للقانون ووافق على ذلك المؤتمر للاتحاد الاشتراكى ، لكننا نسجل على لجنة الصياغة خروجها على إرادة الأمة وتغييرها النص إلى مصدر رئيسى بدلاً من المصدر الرئيسى ، وفرق بين النصين كبير - سجل هذه الملاحظة الزميل الدكتور مصطفى كمال وصفى في مؤلفه النظام الدستورى فى الإسلام - مقارناً بالنظم العصرية - طبعة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ، ص : ٥ .

obeikandi.com

المبحث الأول

أمة ... وإقليم

١٥٨ - هي الأمة التي تجمعت لها من الخصائص ما استحققت به أن تكون خير أمة أخرجت للناس ...

وهي بهذا الوصف ضرورة ، وفريضة !
وهي الدار التي تضم هذه الأمة المسلمة وتعلو فيها شريعة الله .
وهي بهذا الوصف - كذلك - ضرورة وفريضة ... !

أولا : أمة مسلمة

١٥٩ - عصمة الأمة ^(١) :

لئن كانت الأمم تتغاير وتتمايز ، وتزعم لنفسها من الأنساب ما تتعالى به على الآخرين لتكون خير أمة أخرجت للناس ، ولتحقق لها « عصمة الأمة » لا « عصمة الإمام » لا تجتمع أمتي على ضلالة ، وهي بهذا تعلو ولا تتعالى ، وتكبر ولا تتكبر ، لأنها رغم عصمتها تؤمن أن الله فوق الجميع ... أكبر !

ولقد تحققت - تاريخيا - عصمة الأمة ، فلم يحدث - حتى الآن أن ضلت الأمة كلها ، وإنما الذي حدث رغم التخريب الدائم الدائب - أن قد تحقق على مدار التاريخ ما قاله الرسول ﷺ : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي وعد الله وهم كذلك » وتحقق : « لن يخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة » وتحقق : « إن الله يبعث على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة دينها » !

وإن الأمة التي أخرجت أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً ، وعمر بن عبد العزيز من الحكام ، خرجت علماء عاملين منهم : أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل ومن بعدهم ، من كانوا قلم حق ولسان صدق : ﴿ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا ﴾ (الأحزاب : ٢٣) .

(١) يقول الإمام العظيم ابن تيمية : لا نسلم أن الحاجة داعية إلى نصب إمام ، معصوم ؛ لأن عصمة الأمة مغنية عن عصمته (منهاج السنة ج ٢ ص ٢٧١) .

حجَّ الرشيد عامًّا فلقيه عبد الله العمرى فى الطواف ، فقال : يا هارون ، قال : لبيك يا عم ، قال : كم ترى هنا من الخلق ، قال : خلق لا يحصيهم إلا الله ؟ قال : اعلم أيها الرجل أن كل واحد منهم يسأل عن خاصة نفسه ، وأنت وحدك تسأل عنهم كلهم ، فانظر كيف تكون ، قال : فبكى هارون ، وجلس فجعلوا يعطونه منديلاً للدموع ، ثم قال : إن الرجل ليسرع فى مال نفسه فيستحق الحجر عليه ، فكيف بمن يسرف فى مال المسلمين ؟^(١) .

وقدم سليمان بن عبد الملك المدينة فأرسل إلى أبى حازم ، فكان مما قاله سليمان : يا أبا حازم ، ما لنا نكره الموت ؟ فقال : لأنكم خربتكم آخرتكم وعمرتم دنياكم ، فكرهتم أن تتقلوا من العمران إلى الخراب ! . فقال : يا أبا حازم ، كيف القدوم على الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين ، أما المحسن فكالغائب يقدم على أهله ، وأما المسئء فكالآبق يقدم على مولاه ، فبكى سليمان وقال : ليت شعرى ما لى عند الله ؟ ، قال أبو حازم : اعرض نفسك على كتاب الله تعالى حيث قال : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ ^(٢) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ^(٣) (الانفطار) ، فقال سليمان : فأين رحمة الله ؟ قال : قريب من المحسنين ، ثم سأله بعد ذلك : ما تقول فيما نحن فيه ؟ قال : أو تعفينى ؟ ، ثم قال : إن آباءك قهروا الناس بالسيف ، وأخذوا هذا الملك عنوة من غير مشورة من المسلمين ولا رضا منهم^(٤) .

وعلى ذلك ، فإنه رغم ما يصيب « السلطة » بين الحين والحين ، فإن عصمة الأمة^(٥) وحيويتها تبقى إلى جوار شريعة الله ضمانة هامة للشريعة .
يحقق لها ما تعجز عنه الأنظمة الوضعية العديدة !

(١) سراج الملوك للعلامة أبى بكر محمد بن الوليد ، القهرى للطرطوشى ، طبعة ١٣١١ هـ وهامش مقدمة ابن خلدون ص : ٦٦ .

(٢) تفصيل ذلك الحديث الشيق فى إحياء علوم الدين ج ٢ ص : ١٣٠ ، وراجع ص : ٣٠٠ إلى ٣١٢ ، وقد أشار إليه كذلك الإمام القرطبى فى جزئه الأول ، وراجع كذلك كتاب القاضى أبى يوسف إلى هارون الرشيد ص : ١ ، ٢ من كتاب الخراج .

(٣) يختلف الباحثون فى تعريف الأمة فى الفكر القانونى المعاصر باختلاف تأثرهم بنزعاتهم الوطنية والسياسية ، ويعرفها الدكتور صوفى أبو طالب : بأنها جماعة من الناس تجمعهم وحدة نفسية وأهداف مشتركة ويرتبطون فيما بينهم بعدة عوامل يختلف عددها وأهميتها باختلاف كل جماعة كاللغة ووحدة التاريخ والثقافة والأرض (المجتمع العربى ص : ٢٢) ، والغريب أن أكثر التعريفات يهمل الدين كعامل من عوامل نشوء أمة ، وقد كان هو العامل الأساسى الذى أقام أعرق أمة وأكبر أمة عرفها =

١٦٠ - المصدر والأساس والوعاء :

الوحي مصدر الشرعية ذاك ما انتهينا إليه ^(١) .

وشرع الله أساس الشرعية وركنها ، ذاك كذلك ما انتهينا إليه ^(٢) .

والأمة المسلمة هي وعاء هذه الشرعية والقائمة بها .

ولقد حوت سورة واحدة المصدر ، والأساس ، والوعاء ، وحملت اسماً يحقق جناساً مع

« الشرعية » يكاد يكون كاملاً ، هي « الشورى » .

وهي في الوقت نفسه أبرز سمات الوعاء تبدأ السورة بالحديث عن الوحي ، وتنتهي به .

وتتحدث عن الشرع - أساساً للشرعية : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا

وَالَّذِي أُوحِيَنا إِلَيْكَ ﴾ (الشورى : ١٣) .

وتضع الجزاء للخروج على ذلك الأساس هو عدم الشرعية في أقسى صورها ، الشرك :

﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (الشورى : ٢١) .

وتتحدث عن الأمة بصفاتها : ﴿ فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعْ حَيَوةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ

اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (٢٥) وَالَّذِينَ تَحْتَبَّوْنَ كَبِيرَ الْإِثْمِ

وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (٢٦) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ

وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (٢٨) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ

يَنْتَصِرُونَ ﴾ (٣٠) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا

يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ (٤٠) وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ

سَبِيلٍ ﴾ (٤١) (الشورى) .

= التاريخ .. وهي أمة الإسلام . راجع : ساطع الحصري « حول القومية العربية » وفؤاد العطار -

النظم السياسية ص : ١٣٢ ، والدكتور فؤاد النادى فى رسالته ص ٣٨ وما بعدها . ونحن نؤثر لفظ

الأمة على لفظ الشعب ؛ لأن القرآن استعمل اللفظ الأول ، ولأن الثانى قد يعنى قد يعنى طوائف

أخرى لا تنتمى إلى نفس الأمة كالأقليات غير الإسلامية ... إلخ .

(١) راجع ما سبق .

(٢) راجع ما سبق .

وهذه أغلب الصفات أو الخصائص التي تقوم بها الأمة المسلمة ، وفي آيات أخرى خصائص أخرى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) .

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة : ١٤٣) ، ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء : ٩٢) ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون ٥٢) .

١٦١ - مجتمع التزام لا انتفاء :

من الصفات العديدة التي تبدأ بالإيمان صفة بارزة لمجتمع الإسلام أنه مجتمع التزام لا انتفاء ، تتحرك الصفة من اللون الباهت الثابت إلى الإيجابية الحية المتحركة وهذا هو الفارق بين مجتمع إسلامي وبين مجتمع الإسلام هو الفارق بين الانتفاء والالتزام ، فالمجتمع الإسلامي يتحقق له هذه الصفة ولو كانت مجرد لون باهت ، إذا تحقق لأفراده الانتفاء إلى الإسلام بشهادتهم لا إله إلا الله أو بميلادهم من آباء مسلمين ، أما مجتمع الإسلام فلا يتحقق له هذه الصفة حتى يتحقق له فوق الانتفاء الالتزام^(١) .

ولقد أشارت السورة الكريمة إلى صفة الالتزام بتعبير الاستجابة .. وفي تعبير الاستجابة إحياء جميل باقتران الالتزام بالتجاوب الروحي والعقلي ، ولا غرو فهو نداء الفطرة وذكاء العقل ، ولا غرو إذ يتبع الالتزام من عقيدة ويحقق عبادة .

(١) راجع مقالا طيبا للأستاذ إبراهيم الخولي ، نشرته مجلة الأزهر (المحرم ١٣٩٣ هـ - فبراير ١٩٧٣ م) السنة الرابعة والخمسون - الجزء الأول ص : ٥٥ تحت عنوان : « حول تطور المجتمع الإسلامي » - الفقيه والمنهج - جاء فيه : « وانتهاء مجتمع ما للإسلام قد يكفى لأن نسميه مجتمعا إسلاميا ولكنه لا يكفى لأن يسمى مجتمع الإسلام » فلا بد لقيام مجتمع الإسلام من الالتزام بتوجيهه للحياة التزاما كاملا وهو أمر - كما نرى - وراء الانتفاء وفوق الانتفاء - ولقد وضع الكاتب هذه التفرقة حلا للتمييز بين مجتمعات تلتزم بالإسلام ، وأخرى تكتفى بحمل الأسماء والشعارات وهي عالية عليه مسيئة لمبادئه وتعاليمه .

فالالتزام هنا ليس استجابة لمخلوق ، لكنه استجابة للمخالق ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ ﴾ (الشورى : ٣٨) ، ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ (الأنفال : ٢٤) وبذا يتحدد الالتزام منبعاً وهدفاً !

والالتزام شامل لأصول الشريعة وفروعها ؛ لأنه بغير ذلك تكون الاستجابة ناقصة ، والله الذى أنزل الشريعة شاملة كاملة لا يقبل الاستجابة ناقصة ، إلا أن يكون ذلك عن عجز تتحقق معه : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة : ٢٨٦) .

وهذا الشمول فى الاستجابة يعنى بعبارة أخرى أن شريعة الله حاكمة للنظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ولكل علائق المجتمع أصولاً وفروعاً ... !

بيد أن القرآن مصدر الشريعة الأصيل ، خص « التزامات » بالذكر بياناً لخطورها . فبعد الحديث عن الاستجابة ^(١) أشار إلى الصلاة ، وللصلاة جانبها الجماعى إلى جانب جانبها الفردى ، ثم أشار إلى الشورى وهى تمثل جانباً جماعياً هاماً يحقق مشاركة فى الآراء والمشاعر .

ثم أشار إلى الزكاة ، وهى تمثل جانب التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع ، ثم أشار إلى التناصر ، وهو يمثل جانب التكافل السياسى بين أفراد المجتمع .

وبهذه الألوان من التكافل والمشاركة .. يتحقق لمجتمع الإسلام إيجابية تجعله بتعبير الرسول ﷺ : « كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » ، ويتحقق له قوة التماسك بحيث يصير « كالبنيان يشد بعضه بعضاً » ، والإيجابية والتماسك ميزتان ضخمتان لا تتوافر لكثير من المجتمعات !

١٦٢ - أمة واحدة :

أذاب الإسلام فى أمته ما كان فيها من تناحر وأثره ليحل محله الوئام والإيثار ، وكان مجتمع المدينة دليلاً ونموذجاً .. وقصة إيثار الأنصار لإخوانهم المهاجرين معروفة . ولقد بلغ الإسلام فى حرب العصبية حدّاً قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام : « .. ومن دعا بدعوة جاهلية فهو من جثى جهنم » ، قالوا : وإن صلى وصام ؟ قال :

(١) نشير إلى ما جاء من آيات فى سورة الشورى سبق الإشارة إليها فى الفقرة ١٣٤ .

« وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم » ^(١) ، وحين تنادى الأنصار والمهاجرون بعد أن نزع بينهم شيطان يهودى غضب رسول الله ﷺ وقال : «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم ؟! » ، ونزل القرآن بقوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ ۚ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ۚ ﴾ (آل عمران) ؟ !

وجعل الفرقة جزاء لأمة من قبل عصت واعتدت : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمْ أَصْلَاحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ وَبَلَّوْنَهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الأعراف : ١٦٨) .

من هنا كان نداؤه لهذه الأمة : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء : ٩٢) ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون : ٥٢) .

وكان نبيه : ﴿ وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُوتُوا وَتَذْهَبَ رِجْزُكُمْ ﴾ (الأنفال : ٤٦) ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيَنَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَّسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (الأنعام : ١٥٩) ، ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (آل عمران : ١٠٥) . ثم كان تخطيطاً ، أن جعل الجماعة « فريضة » فوق أنها « فطرة » و « ضرورة » .

١٦٣- فطرة وضرورة وفريضة :

هى فطرة باعتبارها مجرد جماعة ؛ لأن الفرد لا يستطيع أن يعيش وحده ، فهو مدنى بمعنى اجتماعى بطبعه ، من أجل ذلك حرّمت مؤتمرات دولية إطالة « الحبس الانفرادى » عن مدة معينة حتى لا يؤدى إلى ازدواج الشخصية الذى قد ينتهى إلى الجنون ! والأمة المسلمة فوق أنها تلبى نداء الفطرة بالنسبة للفرد المسلم وتشيع حاجته للحياة فى جماعة فهى ضرورة لإقامة الواجبات « الكفائية » أو الجماعية مثل الجهاد ، وإقامة النظام السياسى ، وأداء الفرائض الجماعية مثل الصلاة فى جماعة والجمعة والزكاة ... إلخ ، وهى ضرورة حتى بالنسبة للواجبات « العينية » أو الفردية ، إذ تحقق « العون » على الطاعة بما تهيئه من « مناخ » إسلامى .

(١) حديث حسن رواه أحمد .

وهى بعد ذلك فريضة ، لا يصح غيرها إيمان ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم .

والأدلة على ذلك كثيرة تتضافر لتؤدى معنى « الوجوب » أو « الفرض » :

١- فى حديث لابن عمر : « عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة ، لا يخلون رجل بامرأة فإنه لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما ، والشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ومن أراد بحبوة الجنة فيلزم الجماعة » ^(١) .

٢- وعن ابن عباس رضى الله عنهما : قال رسول الله ﷺ : « إن الله لا يجمع أمتى على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ فى النار » ^(٢) .

٣- فى حديث لحذيفة بن اليمان : « يارسول الله ، كنا فى جاهلية وشر ف جاء الله بهذا الخير ، فهل بعد الخير من شر ؟ فقال : « نعم » ، قلت : وهل بعد الشر من خير ؟ قال : « نعم ، وفيه دخن » قلت : وما دخنه ؟ قال : « قوم يهدون بغير هدى ، تعرف منهم وتتكبر » ، قلت : فهل بعد ذلك الخير شر ؟ قال : « نعم ، دعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها » ، قلت : يا رسول الله ، صفهم لنا ! قال : « هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا » ، قال : فما تأمرنى إن أدركنى ذلك ؟ قال : « تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » ، قلت : فإن لم يكن جماعة ولا إمام ؟ قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » ^(٣) .

٤- وفى حديث يحيى بن زكريا : « وأن آمركم بخمس أمرنى الله بهن : الجماعة ، والسمع والطاعة ، والهجرة والجهاد فى سبيل الله ، فإن من خرج عن الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع ، ومن دعا بدعوى جاهلية فهو من جثى جهنم ، قالوا : وإن صلى وصام ؟ قال : وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم ، فادعوا المسلمين بأسائهم على ما ساءهم الله عز وجل المؤمنين عباد الله » ^(٤) .

(١) من حديث أخرجه الترمذى والطبرانى .

(٢) رواه الترمذى والبيهقى ، وأخرجاه عن ابن عباس مرفوعا .

(٣) متفق عليه .

(٤) حديث حسن ، رواه أحمد .

٥ - عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه » ^(١) ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ : « من رأى من أميره شيئاً فليصبر ، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فمات ميتة الجاهلية » ^(٢) .

٦ - « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » ^(٣) .

٧ - وفي حديث للنعمان بن بشير : « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مؤمن : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المؤمنين » ^(٤) .

هذه الآثار الشريفة وغيرها ^(٥) ترجح الرأي القائل بأن معنى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ ﴾ (آل عمران : ١٠٤) أي : فلتكونوا أمة باعتبار أن من بيانية وليست بعضية ، كما ترجح أن قول الله : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران : ١١٠) أن ذلك الإخبار للإيجاب ، وقد يكون الإخبار أبلغ في الإيجاب من الأمر .

١٦٤ - الجماعة والهجرة إليها .. إفراط في التكيف :

قال البعض بكفر المسلمين إن لم توجد « الجماعة المسلمة » ، أو إن وجدت وحدث خروج عليها تأويلاً لبعض النصوص السابقة ، وقالوا كذلك بكفر من لم يهاجر إليها استناداً إلى حديث : « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » .

والرد على القضية الأولى ^(٦) :

(١) رواه أبو داود والطبراني وأحمد والحاكم .

(٢) متفق عليه .

(٣) متفق عليه .

(٤) الحاكم في المستدرك .

(٥) في المعنى أحاديث أخر وآثار كقول ابن مسعود في معنى الاعتصام بالله : هو الجماعة ، وقوله : « عليكم بالجماعة ، فإنها حبل الله الذي أمر به ، وإن ما تكرهون في الجماعة والطاعة خير من الفرقة » - راجع مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٤٦٠ ، ٤٦١ ، وفي معنى الاعتصام بالله معان أخرى غير الذي أشار إليها ابن مسعود أوردها الإمام ابن القيم .

(٦) في الرد على هذه القضية الخطيرة بحث غير منشور للمستشار حسن الهضيبي - رحمه الله . (نشر بعد ذلك تحت عنوان : دعاة لا قضاة) .

١ - إن الإجماع على أن دخول الإسلام يكفى فيه نطق الشهادتين ، وليس هناك شرط زائد .

٢ - في حديث حذيفة افترض ألا يوجد جماعة ولا إمام ، ولو كانت الجماعة شرطاً لصحة الإسلام لما أمكن ذلك الفرض .

٣ - النجاشي ملك الحبشة لم يوجد في جماعة مسلمة ، ومات وصلى عليه النبي عليه الصلاة والسلام ، ولو كانت الجماعة شرطاً لصحة الإسلام لكان النجاشي كافراً وما صلى عليه النبي ﷺ .

٤ - قيل في معنى الجماعة الواردة في النصوص السابقة عدة معان ^(١) ، ومن ثم فإن قصر معناها « الأمة » غير سديد ، وإن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال . وفي القضية الثانية : استدل من اشترط لصحة الإسلام الهجرة إلى جماعة المسلمين بقول الرسول ﷺ : « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » ، ومن ثم المقيم بين أظهر المشركين مشركاً .

والرد على ذلك :

١ - أن الحديث سمى المقيم بين أظهر المشركين « مسلماً » ، ومن ثم انتفى عنه الشرك .
٢ - النجاشي أقام بين أظهر المشركين ، وصلى عليه الرسول ﷺ حين مات ، والرسول لا يصلى على مشرك .

٣ - كل ذلك إذا لم يستحل المسلم « عدم الهجرة » فإذا استحل عدم الهجرة فقد وقع في الكفر لأنه جحد حكماً من أحكام الإسلام ، والجحود كفر وشرك .

تلك عجالة عن إقامة الأمة المسلمة ، ذكرنا جانباً من خصائصها ثم فرضيتها .
وننتقل للحديث عن « الإقليم » وهو ما يسمى في الفقه الإسلامي بدار الإسلام .

(١) فقد قيل : إنها السواد الأعظم من أهل الإسلام - دل عليه كلام أبو غالب ، وقيل : إنها جماعة أئمة العلماء والمجاهدين ، وقال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه وجماعة من السلف : هو رأى الأصوليين ، وقيل : الصحابة على وجه الخصوص - فهم من كلام لعمر بن عبد العزيز ، وقيل : جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير موافق للكتاب والسنة ، قاله الطبري - راجع الاعتصام ج ٣ ص : ١٣٥ - ١٤٣ .

ثانيا : دار الإسلام

١٦٥- للأرض ثقلها في الأنظمة الوضعية حتى ليكون الانتهاء في كثير من الأنظمة التي تعطي « الجنسية » لمن « يولد » أو « يقيم » على أرضها ، وهى من وراء ذلك ركن من أركان الدولة ، وسبب رئيسى من أسباب الحروب .

والثقل في الإسلام للدين قبل الأرض ، « فالجنسية » حق لكل من قال : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أيا كانت أرضه في المشرق أو المغرب .
لكن الأرض « الإقليم » ركن من أركان دولة الإسلام .

وكما شرع الجهاد دفاعاً عن العقيدة ، فهو كذلك دفاعاً عن دار الإسلام - لما يؤدي إليه انتقاص الدار من انتقاص السلطان ، وإذا كان الجهاد فرض كفاية خارج دار الإسلام ، فهو داخلها فرض عين للدفاع عن دار الإسلام أو لاستخلاص ما اغتصب منها !
١٦٦ - دار الإسلام عند الفقهاء ^(١) :

الإقليم الذى تقام فيه شريعة الله عند الجميع دار إسلام .

وهم من وراء ذلك يختلفون :

فالمجهور على أن الأرض التى لا تقام فيها شريعة الله ليست دار إسلام .

وأبو حنيفة ومعه بعض الفقهاء على أنها تعد دار إسلام إذا وجد فيها مسلمون آمنون ، وكانت متاخمة لديار إسلامية .

فإذا انتفى الأمان ، وانتفت المتاخمة ، وسيطرت أحكام غير الأحكام الإسلامية فهى دار حرب .
ويترتب على ذلك .

* أنه على الرأى الأول : تعد الدار دار حرب إذا حكمت بغير الإسلام ، ولو كان أهلها مسلمين .

(١) راجع البدائع للكاسانى ج ٧ ص : ١٣٠ وما بعدها ، والجريمة للأستاذ محمد أبى زهرة ص : ٣٥٩ وما بعدها .

* وعلى الرأى الثانى : لا تعد كذلك بمجرد « تعطيل أحكام الإسلام أو إلغائها ، بل يلزم معه انتفاء الأمان وانتفاء المتاخمة .

١٦٧ - رأينا فى دار الإسلام :

نسلم مع الجميع أن قيام شريعة الله - وهى الأساس الأول للشرعية - يضمن على الدار صفتها الشرعية أى تكون دار إسلام .

ولكننا من وراء ذلك نختلف مع الجمهور ومع أبى حنيفة .

ونرى أنه الرأىين فإن ميراثا كبيرا من ميراث الإسلام لا يعد دار إسلام ، ومن ثم لا يكون الجهاد فرض عين لاستردادها ، مع أنه كذلك :

ميراث الإسلام فى روسيا الملحدة فى القوقاز والقرم والتركستان وغيرها !

ميراث الإسلام فى الأندلس التى اغتصبتها الصليبية الحاقدة !

ميراث الإسلام فى فلسطين التى اغتصبتها الصهيونية المجرمة !

كل ذلك حق للمسلمين ، والجهاد لاسترداده فرض عين ، ومع ذلك فليس فيها الحكم إسلاميا ، وليس فيها أمان للمسلمين ، وبعضها تنتفى فيه المتاخمة لأراضى المسلمين .

من أجل ذلك ، فإننا نرى أن كل إقليم « حكم » حكما إسلاميا واستقر فيه الحكم الإسلامى فترة ، هو من دار الإسلام ، ولو أزيل عنها حكم الإسلام بعد ذلك ، ولو أخرج أهله من المسلمين ، أو انتفى لديهم الأمان .

فالعبرة بقيام شريعة الله فى الإقليم واستقرارها فيه فترة من الزمان ، ولا يعد أى حكم قائم بعد ذلك إلا حكما مغتصبا يتعين على المسلمين جهاده .

ونكتفى بهذه « الإلماحة » عن دار الإسلام باعتبارها الركن الثانى من أركان الدولة تاركين التفصيل إلى مكانه فى فروع القانون الأخرى .

obeikandi.com

المبحث الثانى

« السلطة »

١٦٨ - الأمة المسلمة ... ضرورة وفريضة :

والسلطة المسلمة ... كذلك ضرورة وفريضة .

فإذا كان لا بد للحق من أمة تحمله ، فلا بد للحق كذلك من قوة تحميه !

ولا تناقض بين الأمة والسلطة ، لأن هذه من تلك ^(١) ، ولأن لغاية واحدة .

والشريعة الحاكمة لهذه وتلك واحدة !

والسلطة تستمد شرعيتها من أمرين :

* إقامتها لشريعة الله ، فإن عدلت عنها أو عدلت بها ، عدلنا بالسلطة أو عدلنا عنها !

* وثانيهما : رضا الناس عنها ، بغض النظر عن « صورة الرضا » فلا بد أن تتوافر

حقيقة الرضا .

ومن وراء ذلك هناك بعض الخصائص والسمات .

أولاً : شرعية السلطة

قلنا : إن الشرعية لا تتوافر للسلطة حتى يتوافر لها أمران :

* إقامتها لشريعة الله .

* ثم رضا الناس عنها .

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفى - المشروعية ص ٦٩ ، ٧٠ يشير بذلك إلى ميزة ضخمة من ميزات

النظام الإسلامى حيث تحس الأمة أن السلطة جزء منها ، بدأ هذا الإحساس حين كان الرسول عليه

الصلاة والسلام ممثلاً لرأس هذه السلطة وجاء نداء القرآن : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبة : ١٢٨) ثم

أحسوها بالنسبة لكل أولى الأمر حين قال لهم القرآن : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ

مِنْكُمْ ﴾ (النساء : ٥٩) وإذا كان هذا شعور الأمة المسلمة نحو السلطة القائمة عليها ، فلا بد كذلك من

شعور السلطة أنها جزء من الأمة غير منفصلة عنها .

ونشير إلى الأمرين على التوالي بمشيئة الرحمن :

١ - إقامة شريعة الله :

١٦٩- واجب السلطة الأولى هو إقامة شريعة الله ، وهو أساس شرعيتها ويظهر هذا الواجب من تقديم طاعة الله وطاعة الرسول على طاعة أولى الأمر ، ومن ورود لفظ الطاعة مع الله والرسول ، وتخلفه بالنسبة لأولى الأمر إيذاناً بأن طاعة هؤلاء مستمدة من طاعة الله ورسوله ومقيدة بهما ، ومن ثم فلا طاعة لهما إذا خرجوا عن طاعة الله ورسوله ، أو بتعبيرنا :

لا شرعية للسلطة .. إذا عدلت عن شريعة الله أو عدلت بها .

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء : ٥٩)

« ولو استعمل عليكم أسود مجذع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » ^(١) .

« أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم » ^(٢) .

وقد بينا كيف تقام شريعة الله : أن تكون حاكمة لا محكومة ، أن تكون هي العليا لا شريعة معها ولا شريعة فوقها ، أن تقام بغير تفرقة ولا تجزئة .

وبينا كذلك أنها تقام بنصوصها ومقاصدها وأصولها ، وأن تقام في السعة والعسرة .

١٧٠- ولا خلاف في جهاد من منع بعض شريعة الله ^(٣) ، وأولى به من منع كل شريعة

الله ، لأن هذه فتنة : ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ (البقرة : ٢١٧) ، ﴿ وَقَتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ (الأنفال : ٣٩) .

والقعود عن الجهاد تهلكة نهى الله عنها : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ

إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (البقرة : ١٩٥) ^(٤) .

(١) رواه مسلم عن رسول الله ﷺ .

(٢) قالها الصديق أبو بكر غداة توليه خلافة المسلمين .

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص : ٣٥ ، ٥٦ .

(٤) فكانت التهلكة في الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد - رواه أبو داود والترمذي والنسائي - تفسير

القرآن العظيم للإمام ابن كثير ج ١ ص : ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

ولقد قاتل أبو بكر الصديق مانعى الزكاة ، ولم يكونوا جميعاً من المرتدين ، بل كان منهم من بقى على الإسلام وتناول منع الزكاة ، ولذا حاجه عمر رضي الله عنه بقول رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإن قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم » ^(١) .

فحاجه أبو بكر ببقية الحديث : « إلا بحقها » ، وقال : وهذه من حقها ! وإذا صح قتال من يمنع إقامة شريعة الله ، فإن ذلك عام في الرعية والرعاة على ما سيأتى بمشيئة الله عند حديثنا عن الخروج . وإذا كانت الغاية جميلة ، فإن الوسيلة لا بد أن تكون كذلك .

ولذا أمر الله الحاكم بالرفق ، واللين في غير ضعف ، والرحمة من غير تهاون : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَآنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (آل عمران : ١٥٩) ، « اللهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئاً فرفق بهم فارق به » ^(٢) .

وأمر الحاكم بالعدل : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (النساء : ٥٨) ومسؤولية في ذلك جسيمة ، فإذا تتابع منه الظلم .. كان ذلك كفيلاً بإسقاط الشرعية عنه . وأمره بالشورى ، حين أمره بالرحمة وأمرهم ألا يستذلوا المؤمنين : « ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم ، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم » ^(٣) .

« من ولى أمر لمسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمؤمنين منه فقد خان الله ورسوله - وفي رواية - وخان المؤمنين » ^(٤) .

(١) رواه البخارى .

(٢) التبر المسبوك في نصيحة الملوك ص : ١٣٥ .

(٣) رواه أحمد وغيره وابن سعد في الطبقات ج ٣ ص : ٢٨١ ، ٢٩٢ ، وراجع الفتنة الكبرى لطفه حسين ج ١ ص : ٢٠ - دار المعارف .

(٤) رواه الحاكم وصححه ، وروى البعض أنه من قول عمر لابن عمر رضى الله عنهما : « من ولى من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً لمودة أو قرابة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمسلمين » (السياسة الشرعية لابن تيمية ص : ١٩) .

وهو مخاطب مع باقى المسلمين بقول الله : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ (الحجرات : ١٢) ، ويقول رسول الله ﷺ : « إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت تفسدهم » ^(١) .

وهو مطالب ألا يحتجب دون الناس : « من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم ، احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة » ^(٢) . ولقد حاكم عمر واليا شكا الناس أنه يحتجب دونهم ، وحرق قصرأ بناءه وال آخر حتى لا يحتجب فيه دون الناس ، وقال : «أيها عامل بلغنى مظلمته فلم أغيرها فأنا الذى ظلمته» . وإقامة الحاكم لهذا كله ، وإقامته لشريعة الله ، كإقامة الحدود سواء بسواء ... !

٢- أساس السلطة من الرضا :

١٧١- السلطة تكليف لا تشریف :

ومكان صاحبها ليس فوق الناس ، يتعالى أو يطغى ! فالرسول وهو مشرف بالرسالة لا يزعم مكانا فوق الناس ، بلسان الوحى يقول لهم : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (الكهف : ١١٠) . فهو بشر مثلهم ، بيد أنه يوحى إليه ، ولسانه يقول لهم : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليَّ » ^(٣) .

وأبو بكر يقول لهم : « قد وليت عليكم ولست بخيركم » ^(٤) . وعمر يقول لأبى موسى الأشعرى : « إنما أنت واحد من الناس ، غير أنك أثقلهم حملا » .

١٧٢- والرضا أساس كبير من أسس مجتمع الإسلام :

﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (النساء : ٢٩) .

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه أبو داود والترمذى .

(٣) رواه البخارى .

(٤) الإسلام والاستبداد السياسى ، لمحمد الغزالى ص : ٢٩ .

وإمامة الصلاة لا تصح إن كرهها المأمومون ، وفي قول الرسول عليه الصلاة والسلام :
 « ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوقهم شيئا » ، منهم : « من أمّ الناس وهم له كارهون » !
 كذلك الإمامة الكبرى أساسها الرضا .

١٧٣- فالأصل ألا تصح ولاية المسلمين بغير رضا :
 أولا : استمداداً من الأصل الكبير في الرضا ، الذي لاحظناه في المعاملات ، وفي
 العبادات .

ثانيا : إنه إذا كانت آية : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾
 (النساء : ٥٩) قد وضعت الأساس الأول لشرعية السلطة بتقيدها بطاعة الله والرسول ،
 فإنها كذلك تضع الأساس الثاني من الرضا إذ قيدت أولى الأمر بـ « منكم » ولا يكونون
 منا بغير رضا .

ثالثا : لأن الرسول ﷺ حرص على الرضا قبل أن يلى أمور الدولة في المدينة .. فكانت
 بيعة العقبة الأولى والثانية ، وكان من بين دلالة ذلك الأمر ألا يلى أحد أمر المسلمين على
 غير رضا منهم ^(١) .

رابعا : ولأن الرسول ﷺ آثر - حين انتقل إلى الرفيق الأعلى - أن يترك الأمر لاختيار
 المسلمين ورضاهم ، ولو نص الرسول على أحد لما كان خلاف يوم السقيفة شغل
 المسلمين عن دفن جثة نبيهم ^(٢) !

خامسا : لأن الصحابة ، حتى من كان منهم مرشحا من سلفه ، حرص على أخذ البيعة
 وهي قائمة على حقيقة التراضي ، وإن أمكن أن يكون لها صورة أخرى ^(٣) !

(١) راجع : القرآن والدولة للدكتور محمد خلف الله طبعة ١٩٧٣ م مكتبة الأنجلو ص : ١١٩ .
 (٢) وفي ذلك رد على أولئك الذين قالوا : إن الخلافة ثبتت بالنص ، كما أن فيه ردا على أولئك الذين
 قالوا : إنها ثبتت بالعهد - أي بالعهد من الخليفة السابق - إلى جوار أن القدر ساند هذا الأمر إذ لم
 يعقب الرسول من بعده ذكورا ، وقد قيل : إن الإجماع على أن الخلافة لا تورث - راجع : البحث
 الأول من موسوعة الفقه الإسلامي ، وهو بحث كتبناه سنة ١٩٦٥ م ولم ينشر إلا في سنة ١٩٦٧ م إبان
 محنة الأمة ، ومحتنا داخل السجن الحربي ، وراجع : كذلك النظريات السياسية الإسلامية - الطبعة
 الرابعة - ص : ١٩٢ .

(٣) والبيعة تعني قبولاً من جانب المبايع ورضا منه بمن بايعه ، وهي تقتضي التزام المبايع بالطاعة
 والنصرة مقابل أداء المبايع لالتزاماته وفي مقدمتها إقامة شريعة الله - راجع في معنى البيعة : مقدمة
 ابن خلدون تحقيق على عبد الوهاب وفي ص : ١٩ ، وهو يشير إلى أن بيعة أبي بكر انعقدت إجماعاً
 على حق الأمة في اختيار حاكمها .

سادسا : لأن عمر رضي الله عنه قال : « فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين ، فإنه لا بيعه له ولا الذي بايعه تَغَرَّةٌ أَنْ يَقْتُلَا » ^(١) .

سابعا : لأن عمر بن عبد العزيز حين خالف سلفه عن ذلك وولاه من بعده ، رفض ذلك وصعد المنبر يقول لهم : « أيها الناس ، قد ابتليت بهذا الأمر من غير رضا مني ، ولا مشورة من المسلمين ، وإنني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعه ، فاختاروا لأنفسكم » ^(٢) ، وهكذا أعاد عمر بن عبد العزيز تصحيح الوضع إلى ما كان عليه على عهد الراشدين من الخلفاء .

ثامنا : لأن الإمامة عند الفقهاء « عقد » ، عقد بين الإمام وبين الرعية وذاك تفسير اشتراط البيعة ، وهي مأخوذة من العقد الأصيل عقد البيع ، وأساس العقود الرضا .

١٧٤ - وولاية المتغلب ليست أصلا :

فالأصل أنها لا تجوز لأنها خروج على قاعدة التراضي ، ولذا حبذا الفقهاء التخلص منها كلما كان ذلك ممكنا ، وإذا جازت فإنها تجوز كما يجوز أكل الميتة ولحم الخنزير إذا ألححت الضرورة في ذلك ^(٣) ، والضرورات تبيح المحظورات لكن الضرورة تقدر بقدرها ، وتتقف عند حدها ، فكلما أمكن إنهاؤها كان إبقاؤها إثما ! حتى لا تظل الولاية كرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلقونها ^(٤) .

١٧٥ - والشورى لازمة في ممارسة السلطة لواجبها :

فذلك صريح القرآن : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى : ٣٨) ، ﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (آل عمران : ١٥٩) .

(١) رواه البخاري ، وأشار إليه ابن تيمية في منهاج السنة ص : ٨٥ ج ٢ .

(٢) الطبري ج ٥ ص : ٣٠٧ وابن الجوزي ص ٥٥ والفخر ص : ١١٠ والدكتور كمال أبو المجد - نظرات في الفقه الدستوري في الإسلام ص : ١٧ .

(٣) ، (٤) أشار إلى ذلك الإمام محمد رشيد رضا ، وأشار إلى وجوب السعي لإزالتها عند الإمكان وعدم جواز توطين النفس على دوامها ولا تكون كالكرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلقونها - الإمامة الكبرى ص ١٣٧ ويسمى الكمال بن الهمام رئاسة دنيوية تغلبية ، ويشير إلى ابتناء الأحكام الدينية المنوطة بالإمام عليها ضرورة ، ثم تشير إلى أن الضرورات تبيح المحظورات ثم يتم قوله : « وإلى الله المشتكى في النائبات وهو المرتجى لكشف الملمات » (ص : ٢٧٧ من المسائرة ، راجع كلاما للغزالي قريبا من ذلك في الاقتصاد ص : ١١٦ ، وفصائح الباطنية ص ١٩٢ ، ٢١٣ ، والآمدى غاية المرام في علم الكلام ص : ٣٩٥) .

والأولى وإن وردت بصيغة الإخبار إلا أنها تتخذ حقيقتها من وقوعها بين صفتين لصيقتين من صفات الأمة المسلمة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة .

فدل هذا على أنه إذا كانت الأولى فريضة عبادية ، والثانية فريضة اجتماعية ، فإن الشورى فريضة سياسية ، لأنها تحقق أصل الرضا في الجانب السياسي .

أما الثانية : فقد قيل : إن الخطاب فيها إلى النبي ، ونقول : إن كثيراً من خطاب القرآن للرسول لكنه لا يقتصر عليه إلا إذا وجدت قرينة تؤدي إلى ذلك الاختصاص ! ولم توجد مثل هذه القرينة بل إنه إذا كان الأمر للنبي - وهو ينزل عليه الوحي - بالشورى ، فالأمر لغيره أولى وأكد ، وقيل : إن الأمر للتحبيب والندب ، ونقول : إن الأصل في صيغة الأمر أنها للوجوب ما لم يصرفها عن الوجوب صارف ، ولم يوجد ذلك الصارف ، فلزم القول بالوجوب ، وسئل الرسول ﷺ عن العزم أى قوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (آل عمران : ١٥٩) ، فقال : مشاورة أهل الرأي ثم أتباعهم^(١) وسأل على ﷺ رسول الله ﷺ : « قلت : يا رسول الله ، إن عرض لى أمر لم ينزل قضاء فى أمره ولا سنة كيف تأمرنى ؟ قال : تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقضى فيه برأيك خاصة »^(٢) .

١٧٦ - ولقد قيل : إنه إذا كانت الشورى واجبة فإن الالتزام بنتيجتها ليس كذلك :

ونقول : إن سنة الرسول ﷺ غير ذلك .

فقد نزل على رأى الخباب بن المنذر يوم بدر ، ونزل رأى المسلمين فى أحد ، ورغم الهزيمة نزلت الآيات تؤكد مبدأ الشورى حتى لا يهتز فى نفسه ولا فى نفس أحد من بعده ، ونزل على رأى سعد بن عبادة وسعد بن معاذ حين حوصرت المدينة ، واتفق الرسول على فك الحصار لقاء ثمار من يثرب ، فرجع الرسول ﷺ عن رأيه وأمر فمحا سعد ما بالصحيفة ثم قال ليجهدوا علينا^(٣) .

(١) أخرجه ابن مردويه - وراجع : الإمامة الكبرى لمحمد رشيد رضا ص : ٣٠ - ٣٣ .

(٢) رواه الطبرانى فى الأوسط وأبو سعيد فى القضاء .

(٣) الدكتور مصطفى كمال وصفى - المشروعية ص : ٥٧ ، ومزيديا من الأمثلة فى مؤلف الدكتور فؤاد النادى - المشروعية ص : ١٢٢ - ١٣٤ .

وفوق ذلك ، فإن عدم الالتزام بنتيجة الشورى يفقدها قيمتها والغاية منها ، ويصطدم مع قاعدة الرضا الأصلية التي يقوم عليها النظام السياسى الإسلامى بل التى انتهينا إلى أنها تكون الأساس الثانى لشرعية السلطة السياسية .

١٧٧ - والعبرة فى الشورى بأهل العلم والرأى :

فلئن كانت الشرعية الإسلامية تتأبى حكم الفرد الذى ندد به القرآن حين قال عن فرعون : ﴿ مَا أَرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ (غافر: ٢٩) ، وحين انتهى به الأمر من العجب برأيه ونفسه إلى إعلان ربوبته : ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ۖ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ ۖ ﴾ (النازعات) ، ﴿ يَتَأَيَّهَا الْاَلَمْلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرِي ﴾ (القصص ٣٨) .

فإنها كذلك تأبى حكم الأكثرية الجاهلة الناعقة ، فلقد ندد بها القرآن وحذر من طاعتها : ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْاَنعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾ (الفرقان : ٤٤) ، ﴿ وَإِنْ تَطِيعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (الأنعام : ١١٦) .

إنما تقوم شرعية الإسلام وشوراه على أهل العلم والفضل .

فهم الذين إليهم الأمر فى شرعية الإسلام : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (النساء ٨٣) ، ولم يكن غريباً أن خليفة المسلمين فى مقدمة شروطه العلم ، وأن أهل الإجماع يشترط فيهم أن يبلغ علمهم حد القدرة على الاجتهاد ، وأخيراً فأهل الشورى مجموع من أهل الإجماع وغيرهم من أهل التخصصات الأخرى ، وهم الذين تحدث عنهم الفقهاء تحت اسم أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار . ولذا صح ما قلناه : إن العلم بعد الشرع يحكم فى الإسلام .

١٧٨ - وينتهى التراضى إلى الأمة كلها .. حين يصير لها أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وأن تعزل حاكمها إن زاع أو حاد ، على نحو ما سنشير بمشيئة الله - عند الكلام عن آثار الشرعية .

تلك أسس شرعية السلطة وهى أول خصائصها ، ونردف ببعض الخصائص الأخرى .

ثانيا : خصائص أخرى

١٧٩- إقامة شريعة الله ، وقيام السلطة على رضى الأمة بها ، أساسان لشريعة السلطة ، وهما فى الوقت نفسه أولى خصائصها وسماها التى تميزها عن أية سلطة أخرى قائمة فى أى نظام آخر ، ومن بعد هذه خصائص أخرى مستمدة من خصائص الشريعة الإسلامية ؛ إذ لا يتصور شريعة للسلطة بعيداً عن خصائص الشريعة الإسلامية !
ومن ثم كانت أكثر خصائص الشريعة الإسلامية خصائص للسلطة الشرعية إن شاءت أن تكون كذلك ^(١) !

وفىما وراء خصائص الشرعية التى هى خصائص للسلطة - فإن هناك سمتين للسلطة الشرعية ، إحداهما تؤكد لمعنى السلطة ، والثانية تؤكد لحق الأمة ، أما الأولى فهى وحدة السلطة ، بمعنى أن الأصل ألا تعدد السلطة فى دار الإسلام ، والثانية هى الحرية وهى تعنى احترام السلطة لحرىات الأفراد فى نطاق تطبيقها لشريعة الله - ونشير إلى كل بكلمة بمشيئة الله .

أولاً : وحدة السلطة :

١٨٠ - يقوم النظام الإسلامى على التوحيد :

فالأمة واحدة : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (المؤمنون : ٥٢) .

وقبلتها واحدة : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة : ١٤٤) .

وشريعتها واحدة : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية : ١٨) .

والقائم على الشريعة الواحدة ، والأمة الواحدة ، سلطة واحدة منبثقة منها وممثلة لإرادتها .

(١) راجع باب : « خصائص الشريعة الإسلامية » ونخص من هذه الخصائص : العدل والوسطية ، ورعاية مصالح الناس .

وعلى مستوى العقيدة يرفض الإسلام التعدد مستنداً ذلك إلى المنطق السليم : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء : ٢٢) !

وعلى مستوى السلطة يرفض الإسلام التعدد ^(١) ؛ لأن نتيجة ذلك التشاكس .
﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ (الزمر : ٢٩) ؟

ويبلغ الإسلام في رفض التعدد حد إباحة الدم الحرام ، ؛ حفاظاً على وحدة السلطة التى تمثل وحدة الأمة « إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما » ، « من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » .

١٨١- وفقهاء الإسلام على عدم جواز التعدد أخذاً من الأصل القائم عليه النظام الإسلامى ، ومن أن وحدة الأمة مقدمة على أى اعتبار آخر ، والذين أجازوا التعدد « أجازوه للضرورة » ، وعد ذلك منهم « شذوذاً » . ^(٢)

وإذا أجزى التعدد « للضرورة » ، فإن الضرورة تقدر بقدرها ، وتنتهى عند حدودها ليعود الأمر إلى « الوحدة » فور انتهاء الضرورة ، ولا يصح الاستناد إلى ذلك فتطول حالة الضرورة بغير ضرورة ، وتنقلب الضرورة أصلاً ، ويصير الاستثناء قاعدة !!

١٨٢ - لا ضرورة للتعدد :

ولقد كان اتساع دولة الإسلام ، وعدم إمكان السيطرة عليها لسلطة واحدة ، لونا من الضرورة التى أجزى من أجلها التعدد ...

وبغير جدال فقهى لوقائع التاريخ التى نرى فيها « الشح المطاع » ، و « الهوى المتبع » و « إعجاب كل ذى رأى برأيه » .

(١) أخذاً من قاعدته العامة التى أشرنا إليها من قيام النظام الإسلامى على التوحيد ، ثم مما يترتب على التعدد من انقسام الأمة الأمر الذى رفضه الإسلام بشدة ، وقد أشرنا إليه عند الحديث عن الأمة - راجع الماوردى - الأحكام السلطانية ص ٧ ، محمد رشيد رضا الإمامة الكبرى ص : ٨ ، الكمالان فى المسيرة ص : ٢٨٠ ، السيد صديق خان - الروضة النبوية - المطبعة الأميرية ١٢٩٦ هـ - ص : ٤١٣ ، والنظريات السياسية الإسلامية - الطبعة الرابعة ص : ١٩٨ وما بعدها .

(٢) المراجع المشار إليها فى الهامش السابق .

ومع التسليم بما قيل « كضرورة » ، فإننا نقول أنه لم يعد لهذه الضرورة محل في عصر الصاروخ ، وفي وقت صار التنقل بين أرجاء العالم كله أمراً ميسوراً ، ومن ثم تسقط حجة التعدد ، ولا يبقى غير أمراض النفس من شح مطاع وهوى متبع ، تحكم التعدد وتتحكم فيه .

وإذا كان الإسلام قد سبق كل فكر إلى فكرة « الحكومة العالمية »^(١) باعتبار « عالمية » دعوته ، « وعالمية » دولته ، فإن وحدة السلطة لا تعددها تغدو ضرورة لتحقيق الحكومة العالمية التي تقيم شريعة الله المنزلة « رحمة للعالمين » .

وليس الطريق إلى ذلك ما قاله البعض من إقامة كومونولث إسلامي أو قانوني دولي يحكم علاقات الدول الإسلامية^(٢) ، إنما الطريق إلى ذلك أن يرد لأمر إلى « الأمة الواحدة » لتختار برضا منها السلطة الواحدة التي تحكمها ، لتعيد إليها مجد الخلافة الراشدة ، ولتسقط عنها كل سلطة أخرى « غير شرعية » قامت على غير شريعة الله ، أو قامت على غير رضا من المسلمين .

ثانيا : الحرية :

١٨٣ - الحرية لازمة التوحيد :

لأن الناطق بالتوحيد يسقط كل عبودية لغير الله ، وفي الوقت الذي يعترف فيه بالعبودية لله بل إن الإسقاط سابق على الاعتراف ، ومن هنا تمتد جذور الحرية في أعماق العقيدة الإسلامية ، ولقد كانت مهمة الإسلام الأولى إسقاط « الأرباب » و « الطواغيت » أي كان المكان الذي يقفون فيه ماداموا يتعبدون الناس .

(١) الأستاذ فتحى عثمان - دولة الفكر ص : ٥٥ ، الدكتور حميد الله الحيدر آبادي - دولة الإسلام والعالم فصول من كتابه بالإنجليزية مترجم بالعربية ص : ٦٥ - ٧٤ ، وقد كانت حكومة الإسلام إلى ما قبل إلغاء الخلافة الإسلامية تمثل فكرة العالمية فضلا عما تتصف به رسالة من العالمية : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء : ١٠٧) وفكرة الحكومة العالمية نشأت في الفكر الوضعي حديثا ونزولا على ضرورة تلافي الحروب ، لكنها في الإسلام أصيلة أصالة رسالته ، راجع : فكرة الحكومة العالمية للدكتور متولى - ص : ٣٩ وما بعدها .

(٢) قال بها مالك بن نبي الفيلسوف الجزائري ، ومن هذا الرأي الدكتور السنهوري في كتابه الخلافة ، وتابعها الدكتور فؤاد النادى في رسالته رئيس الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ص : ١٦٩ .

ولقد كانت قولة موسى لفرعون : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (الشعراء : ٢٢) استنكاراً لطغيان ذلك « الفرعون » الذي بلغ به طغيانه أن قال لموسى في نهاية المناقشة : ﴿لَئِنْ آتَخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ (الشعراء : ٢٩)، وكان تعبير ذلك الصحابي الجليل : « إن الله ابتعثنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد »^(١) تعبيراً عن ميلاد « حرية جديدة » مستمدة من عقيدة التوحيد ، التي لا تسمح لعبادة أو عبودية من أى لون لأى من البشر .

١٨٤ - والحرية قرينة الحياة :

ذلك أن المسلم يحيا بعقيدته ، ومن ثم فإنه يحيا بحريته .

ولقد قيل في تأكيد هذا المعنى تفسيراً لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء : ٩٢) قيل : إن القتل أخرج نفساً من جملة الأحياء ، والتحرير أدخل نفساً في جملة الأحياء .. لأن إطلاق النفس من الرق كإحيائها .. ومن ثم لزم التحرير لمن قتل مؤمناً خطأ ...

وذاك بعض « حملة » الإسلام ، على الرق لإنهائه بتضييق منابعه ، وتوسيع مصارفه ، في وقت كان الرق يمثل جزءاً من النظام العام للأنظمة القائمة الحاكمة !
١٨٥ - وإذا كان للحرية في الإسلام ذاك الأساس المتين ، وتلك - الجذور العميقة ، فإنها بلا شك تفوق كل حرية وصل إليها الشرق أو الغرب ... !

فالمذهب الفردي^(٢) الذى قام على أساس من العقد الاجتماع Contract Social يجد أساس الحرية في تصور خيالي ، إن الإنسان كان يعيش حراً قبل انتمائه للجماعة ، ثم رأى أنه يتنازل عن « بعض » حريته ليقوم « المجتمع » ، لكنه بالتالى لم يتنازل عن كل حريته ، وقد ظهر تطبيق ذلك في إعلانات حقوق الإنسان التى ظهرت عقب الثورة الفرنسية^(٣) .

(١) قاله اربعى بن عامر لملك الفرس ، وفي معنى انشاق الحرية عن التوحيد - ابن القيم في إعلام الموقعين ج ١ ص : ١٧٢ ، والدكتور حسين هيكال : الإمبراطورية والأماكن المقدسة ص : ٢٠ ، والإمام محمد عبده : رسالة التوحيد ص : ٢٠ .

(٢) السيد : صبرى مبادئ القانون الدستورى ص : ١٩ - عبد الفتاح عبد الباقي : نظرية القانون ص : ٦٢ .

(٣) فقد نصت المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان الصادر سنة ١٧٩١ - على أن هدف كل مجتمع سياسى هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة . ثم عرفها بأنها الحرية ، الملكية ، المساواة ، ومقاومة الظلم .

والمذاهب الجماعية^(١) تقوم على أساس من الاعتراف للأفراد بحقوق اجتماعية Droit
Socials تمثل في الواقع حقوقا اقتصادية واجتماعية لا تعترف فلسفتها بحرية الأفراد ،
بل إن المرحلة الأولى من تكوين الدولة في مذهب ماركس تقوم على دكتاتورية البروليتاريا
أي دكتاتورية الطبقة العاملة ولا يتصور في ظل الدكتاتورية أى لون من الحرية « الفردية » .
والواقع في الدول المحكومة حكما شيوعيا يؤكد ذلك الأمر .
ولسنا نميل بعد ذلك إلى ما قاله البعض من أن الحرية في الإسلام حرية مذهبية أو
موصوفة^(٢) ، تشبيها لها بالحرية القائمة في النظم المذهبية ، فإن أساس الحرية في الإسلام
يختلف عن أساس تلك الحرية ...
فضلا عن أن مجال الحرية في الإسلام أوسع^(٣) .

خلاصة الباب :

تقوم الشريعة الإسلامية على ركنين أساسيين :
إقامة شريعة الله نصوصها ، ومقاصدها ، وأصولها العامة ، إقامتها في السعة والعسرة
على السواء .
ثم إقامة الدولة المسلمة بأركانها : أمة مسلمة استحققت بخصائصها أن تكون خير أمة
أخرجت للناس ودار إسلام تضم هذه الأمة المسلمة ، ثم سلطة مسلمة ، تستمد شرعيتها
من إقامتها لشريعة الله ومن قيامها على رضا المسلمين بها ، وتقوم بغير تعدد ، وتصون
الحرية بين الناس .

(١) المراجع السابقة ، والدكتور عبد الحميد متولى - مبادئ نظام الحكم في الإسلام ص : ٨٠٦ ، وما
بعدها والمراجع المشار إليها .

(٢) الدكتور كمال مصطفى وصفى : المشروعية - ص : ٧١ .

(٣) راجع تفصيلا : رسالة دكتوراه حديثة عنوانها : الحريات العامة في الفكر ، والنظام السياسى في
الإسلام ، دراسة مقارنة للدكتور عبد الحميد متولى ، كذلك تفصيل واسع في كتابه : مبادئ نظام
الحكم في الإسلام ص : ٧٠٤ ، وما بعدها - وليس معنى سعة الحرية في الإسلام انفلاتها عن كل قيد ،
فإن الحرية تقف عند حدود الإسلام كما تقف عند حدود حريات الآخرين .

وبعبارة أخرى أن الشرعية في الإسلام ، قائمة على دين ودولة ، دين هو الحق ، ودولة تحمل هذا الحق وتحميه ، تحمله أمتها ، وتحميه سلطتها^(*) ؛ لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(*) هذا ما يميز الدولة الإسلامية أنها حاملة للحق وحامية له ، تقيم شريعة الله وتحميها ، وقد فصلنا أركان الدولة بين أمة ودار وسلطة ، وقلنا : إن شرعية السلطة قائمة على أساسين : إقامتها لشرعية الله ، وقيامها على رضا المسلمين ، وقلنا : إن من خصائصها عدم التعدد ، ثم الحرية .
ولسنا بعد ذلك بحاجة إلى وصف السلطة والدولة بأوصاف أخرى مما تعارف عليه الوضعيون كالقول بأنها ديمقراطية أو ثيوقراطية ، فتلك المصطلحات موضوعة لأوضاع بعيدة عن أوضاعنا الإسلامية ، واستعارتها يدخل كثيرا من اللبس والغموض .
فالدولة الإسلامية واضحة بتسميتها وواضحة بأسسها وواضحة بخصائصها ، ومن ثم فقد أخطأ الكثيرون حين راحوا يلبسونها لباسا غير لباسها فبدأ في بعض الأحيان قاصرا أو قصيرا ، أو مثيرا للضحك أو مثيرا للاشمئزاز .

راجع : الأستاذ أبا الأعلى المودودي في نظرية الإسلام السياسية ص : ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ حيث يصف حكومة الإسلام بأنها حكومة ثيوقراطية ، Theo-Cracy أى : حكومة إلهية ثم يعود ويفرق بين الحكومة الثيوقراطية الإسلامية وبين الثيوقراطية الغربية التى تقوم على طبقة من السدنة Priestolass مخصوصة يشرعون للناس من عند أنفسهم ، ثم عاد وأسماها الثيوقراطية الجمهورية أو الديمقراطية Theo-Democracy ؛ إذ التشريع لله وللمسلمين حاكمية شعبية مقيدة Limited popular Sovereignty ، وما أغنى فقهاء الإسلامى باصطلاحاته عن استعارة اصطلاحات الآخرين والخلط فيها !